المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/430

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 14 أيار، 14 May 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 430

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي،
ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/430

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 14 أيار، 14 May 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 430

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 430 رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات. ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	Weekly Economic Report No. 430 Link to download the report as a PDF: The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability. I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/430

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 14 أيار، 14 May 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 430

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

Contents

1 – استحواذ الدول الغنية حول العالم على الحبوب الأوكرانية وإليكم الجغرافية الحقيقية لمستلميها..... 5

2 – الدول النامية والاستفادة من النمو الأخضر 6

3 – "التنمية الاقتصادية" ستوقف النمو السكاني بالعالم في 2040 10

4 – استقالة رئيس البنك الأهلي السعودي بعد كريدي سويس.....12

5 – حرب الدولار واليوان الصيني تستعر.....14

6 – Gala XXV edycji Rankingu Lista 500 „Rzeczpospolitej” podczas Impact’2023 Publikacja: 24.04.2023 14:00.....18

7 – Niemieckie sieci handlowe szykują ekspansję w Polsce. Powód? Wysoka inflacja.....21

8 – الغلاء يضرب الأسواق.. خبراء الاقتصاد: آليات السوق لا تعنى الفوضى .. ودور الحكومة غائب.....25

9 – كيف يخرج الاقتصاد الوطني من الأزمة الحالية 30

10 – بعد إقالة محافظ البنك المركزي العراقي.. سعر صرف الدولار يسجل انخفاضا طفيفا.....40

11 – الاقتصاد المصري: هل يستطيع صندوق النقد الدولي إلزام مصر بتقليص دور الجيش في العديد من القطاعات؟ – فاينانشيال تايمز 41
12 – عبدالله الوابلي: أداء القطاع التعاوني السعودي لا يزال دون المأمول 44
13 – الافتتاحية اليوم تنمويّة بحتة بقلم الإعلامي ناظم عيد.....51
14 – مؤشّرات ضرورية عن قطاع الخدمات السوري 53
15 – مشاريع تجارية جنى أصحابها ولا زالوا يجنون من ورائها ملايين الدولارات... 56

تقارير
الدكتور مصطفى العبدالله الكفري

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/430

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 14 أيار، 2023 14 May

M E A K Weekly Economic Report No. 430

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

أولاً – أخبار الاقتصاد العالمي:

1 – استحواذ الدول الغنية حول العالم على الحبوب الأوكرانية وإليكم الجغرافية الحقيقية لمستلميها....

حصة البلدان المحتاجة آخذة في الانخفاض

الحبوب اتفاقيات ممر إنساني

الخبير السوري، في 26-01-2023

صرح السفير الروسي لدى تركيا أليكسي ييرخوف بأن البلدان الغنية استحوذت على معظم الحبوب الأوكرانية المشحونة عبر الممر الإنساني الذي فتحه الأسطول الروسي في البحر الأسود.

وقال الدبلوماسي الروسي في بيان نشر على موقع السفارة: "الجغرافيا الحقيقية لمستلمي المواد الغذاء الأوكرانية هي كما يلي: تلقت البلدان ذات الدخل المرتفع (الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وما إلى ذلك) 8.6 مليون طن من البضائع (47%)، الدول ذات الدخل الأعلى من المتوسط (الصين والأردن وماليزيا وغيرها) 6.1 مليون طن (33%)، الدول ذات الدخل دون

المتوسط (بنغلاديش والهند وإندونيسيا وباكستان وغيرها) 2.9 مليون طن (16%)، أما إثيوبيا واليمن والسودان وأفغانستان وجيبوتي) استلمت ما مجموعه 527 551 طنا (3%)، منها 169 396 طنا (2%) منقولة على متن سفن مستأجرة لبرنامج الأغذية العالمي."

وأشار الدبلوماسي الروس إلى أن حصة البلدان المحتاجة في الإحصاءات الإجمالية آخذة في الانخفاض، ففي الأيام الـ120 الأولى من المبادرة كانت تقارب 4%، والآن هي 3.%

ويتضمن اتفاق الحبوب، الذي تم توقيعه في 22 يوليو 2022 من قبل ممثلي روسيا وتركيا وأوكرانيا والأمم المتحدة، تصدير الحبوب والأغذية والأسمدة الأوكرانية عبر البحر الأسود من ثلاثة موانئ، بما في ذلك أوديسا.

وانتهى العقد في 18 نوفمبر 2022، لكنه كان يعني تمديدا تلقائيا لمدة 120 يوما في غياب اعتراضات من الطرفين، والصفقة نفسها هي جزء لا يتجزأ من الصفقة الشاملة، التي تنص على إزالة العقبات أمام الصادرات الروسية من المواد الغذائية والأسمدة.

المصدر RT: http://syrianexpert.net/?p=68629

2 – الدول النامية والاستفادة من النمو الأخضر

الدكتور قحطان السيوفي، 23–01–2023

ثمة سؤال مهم يفرض نفسه: كيف يمكن للدول النامية الاستفادة من التحول إلى النمو الأخضر؟

يعتبر الاقتصاد الأخضر الوسيلة المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، ومع ذلك، فبالنسبة للعديد من البلدان النامية لا تزال مكافحة الفقر وتوفير احتياجات الإنسان الأساسية تتقدم سلم الأولويات.

تخيل أنك من صناع القرار في دولة من دول الاقتصادات النامية، وجاء إليك أحد الناشطين المدافعين عن البيئة محاولاً إقناعك بالواجب الأخلاقي الذي يحتم عليك الحد من انبعاثات دولتك من غازات الاحتباس الحراري، فسرعان ما ستشعر بالملل لأنك سمعت مثل هذا الكلام من قبل، وسينصرف ذهنك إلى مسائل أكثر إلحاحاً، فدولتك تعج بالمشكلات، بدءاً من حالة الفقر والتضخم وصولاً إلى التحديات الخاصة بتمويل الخدمات العامة.

ولا يشكل خفض الانبعاثات أولوية حالياً رغم أهميته، فهناك دول مكتظة بالسكان مثل الهند وباكستان ومصر، تقل نسبة انبعاثات كل منها عن 1 في المئة من الانبعاثات العالمية، وانبعاثات دول نامية أخرى ضئيلة للغاية، والتخلص منها كلها لن يكون له تأثير كبير في المناخ، فستتكبد نفقات وتفوّت فرصاً لتحقيق الرخاء الاقتصادي من دون عائد يذكر.

الاقتصاد العالمي يشهد تغيراً، حيث تدرك كل دول العالم ضرورة أن يحد العالم من الانبعاثات لمنع حدوث كارثة مناخية، فالمسألة الملحة لا تتعلق بما يمكن للدولة النامية أن تفعله للحد من انبعاثات لديها، بل بالطريقة التي يمكن من خلالها الإسراع بتنمية اقتصادها عبر الدخول في الصناعات سريعة النمو التي ستساعد العالم على خفض انبعاثاته.

أشير هنا إلى بعض الخطوات التي يمكن أن تتيح للدول النامية فرص التحول إلى النمو الاقتصادي الأخضر:

يتم تبني التحول العالمي نحو استخدام الطاقة الكهربائية.

ولخفض انبعاثات الكربون، فإن العالم بحاجة إلى استخدام الكهرباء، وتوليد الكهرباء من الشمس، وسيتطلب ذلك أعداداً هائلة من الألواح الشمسية وتوربينات الرياح والكابلات الكهربائية والمكثفات إضافة إلى آليات لتخزين الطاقة، مثل بطاريات الليثيوم أيون.

وستكون هناك حاجة أيضاً إلى خلايا وقود لتحويل الكهرباء إلى هيدروجين والعكس.

علينا الاستفادة من القرب من مصادر الطاقة المتجددة.

فالشمس تشرق والرياح تهب في كثير من الدول، غير أن بعض هذه الدول، يعمل بجد لاستغلال مصادر الطاقة هذه للحصول على الطاقة الخضراء، وستتجه الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة نحو الأماكن الغنية بالطاقة الخضراء.

في ظل تقلص مصادر التمويل في الدول النامية وتصاعد مؤشرات المديونية، فإن السبيل الوحيد لخلق مصادر تمويل يكمن في محاولة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوير وتنشيط الاستثمار المحلي. لذلك يجب على الدول النامية خلق مناخ ملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال سن تشريعات محفزة ومغرية محاولة بذلك إزالة المعوقات بالنسبة لخفض تكلفة رأس المال.

فالشمس تشرق والرياح تهب والمطر يهطل من دون مقابل، ومعظم تكلفة إنتاج الطاقة المتجددة هي التكلفة الثابتة للمعدات، بما في ذلك تكلفة رأس المال لشرائها.

التخطيط للتعلم، فمن الذي سيحول ضوء الشمس والرياح لديه إلى مصدر للتميز؟ والإجابة هي تلك الدول التي تركز على استقطاب الاستثمارات

الإستراتيجية والكفاءات العالمية، وكذلك تيسير سبل تبني التكنولوجيا من خلال دعم البرامج البحثية في الجامعات وخارجها، وهناك العديد من التحديات في الدول النامية ولا سيما في تعبئة الإرادة السياسية لجعل التنمية المستدامة حقيقة، والعالم مليء بالدول التي أهدرت ثرواتها الطبيعية نتيجة لإخفاقات في حوكمة الاقتصاد الكلي وقطاع التعدين، ويجب على الدول النامية أن تُحسن إدارة مواردها علها تستطيع اللحاق بركب الاقتصاد الأخضر.

بناء الاقتصاد العالمي الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، هو مسعى جماعي يهم المجتمع الدولي والقطاعين العام والخاص وسائر الجهات الفاعلة، كما يشكل الطريق نحو الاقتصاد الأخضر تحدياً وخصوصاً للبلدان النامية.

وهناك مخاوف غير مسوغة لدى البعض في الدول النامية من أن يكون الاقتصاد الأخضر هو مجرد شروط جديدة تعوق مسيرة هذه البلدان نحو التنمية، ولكن وجود مؤسسات ناجحة وإدارة للاقتصاد الكلي تسهم في خفض المخاطر التي يتعرض لها البلد، والقدرة على المنافسة في مجال الطاقة الخضراء، فكلما طال انتظارنا في الدول النامية، أصبح التصدي للتحديات البيئية التي نواجهها صعباً وأكثر تكلفة.

أخيراً ثمة أسئلة تواجه أصحاب القرار في الدول النامية: هل يعتبر الاقتصاد الأخضر أحد آليات التنمية المستدامة؟ هل سيؤدي الاقتصاد الأخضر إلى دعم وتنمية الاقتصاد؟ هل سيؤدي الاقتصاد الأخضر إلى تحسين البيئة الصناعية وبالتالي سوف يساعد على التنمية الاقتصادية؟ والإجابة نعم، شريطة توافر الموارد اللازمة للاقتصاد الأخضر، ولكن للأسف غالباً ما يكون ذلك مُتعذراً، لأن الأولوية في معظم الدول النامية، وخاصة في

ظل الأزمات العالمية، يكون تأمين الخدمات العامة، واحتياجات الإنسان الأساسية تتقدم سلم الأولويات.

الدكتور قحطان السيوفي، 23–01–2023

3 – دراسة: "التنمية الاقتصادية" ستوقف النمو السكاني بالعالم في 2040

صورة تعبيرية shutterstock

تاريخ النشر: 27 مارس, 2023 4:06 م

تنبأت توقعات جديدة بأن يصل عدد سكان العالم إلى ذروة تقدر بـ 8.5 مليار نسمة بحلول عام 2040، ثم ينخفض عدد السكان إلى حوالي 6 مليارات نسمة بحلول نهاية هذا القرن.

وبحسب التوقعات التي أعلنتها المبادرة الدولية "إيرث فور أول " (Earth4All)اليوم الاثنين فإن شرط حدوث ذلك هو حدوث "قفزة عملاقة" في استثمارات التنمية الاقتصادية والتعليم والصحة، وفق وكالة الأنباء الألمانية.

للأمم المتحدة رأي آخر

فيما تتوقع الأمم المتحدة ذروة سكانية تصل إلى حوالي 10.4 مليار نسمة على مستوى العالم بحلول عام 2080، بحسب تقرير أصدرته في صيف عام 2022.

ووفقا لبيانات الأمم المتحدة، تجاوز عدد سكان العالم 8 مليارات نسمة في نوفمبر الماضي، ووصل عدد سكان العالم آخر مرة إلى 6 مليارات نسمة في عام 2000.

سيناريوهان محتملان

وفي تقرير بعنوان "الناس والكوكب" الذي نُشر يوم الاثنين وضع باحثو المبادرة سيناريوهين محتملين للمستقبل، في السيناريو الأول يستمر العالم في التطور اقتصاديا بطريقة مماثلة لما كان عليه في الخمسين عاما الماضية، وفي هذه الحالة سيصل عدد السكان إلى ذروته بحلول عام 2050.

وفي السيناريو الثاني، يمكن الوصول إلى هذه الذروة في وقت أبكر بحلول عام 2040، إذا كان هناك –من بين أمور أخرى– استثمارات أكبر في مكافحة الفقر.

ويرى خبراء المبادرة أن تقارير توقعات النمو السكاني الأخرى الشهيرة غالبا ما تقلل من أهمية عامل التنمية الاقتصادية السريعة.

وقال بير إسبين ستوكينز، مدير المبادرة: "نحن نعلم أن التنمية الاقتصادية السريعة في البلدان منخفضة الدخل لها تأثير كبير على معدلات الخصوبة، إذ تنخفض معدلات الخصوبة عندما تُتاح للفتيات الوصول إلى التعليم ويتم تمكين النساء اقتصاديا والحصول على رعاية صحية أفضل."

ثاني أكبر نمو سكاني

وشهدت الخمسين عاما الماضية نموا هائلا في عدد سكان العالم، ففي عام 1960، بلغ العدد 3 مليارات نسمة، وبحلول عام 1987، كان العدد قد تجاوز 5 مليارات خلال أقل من ثلاثة عقود، وبحلول عام 2018، زاد العدد إلى 7.6 مليار نسمة، وفق إحصائيات للبنك الدولي.

النمو يتباين بدرجة متفاوتة من منطقة لأخرى، فمنذ عام 1960، حدث أكبر نمو نسبي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء حيث زاد سكانها بمقدار

خمسة أضعاف تقريبا من 227 مليون في 1960 إلى أكثر من مليار عام 2018.

وخلال نفس هذه الفترة، شهدت منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط ثاني أكبر نمو سكاني في العالم، حيث ارتفع عدد سكانها أربعة أضعاف من 105 ملايين إلى 449 مليون نسمة.

https://www.erembusiness.com/economy/ero5ngu4jr

4 - استقالة رئيس البنك الأهلي السعودي بعد قضية كريدي سويس

بقلم: يورونيوز آخر تحديث27/03/2023

استقال عمار الخضيري رئيس البنك الأهلي السعودي الذي كان المساهم الأكبر في مصرف كريدي سويس قبل خطة إنقاذه في وقت سابق من هذا الشهر، على ما جاء في بيان نشر في البورصة السعودية الاثنين.

وأفاد البيان أن مجلس إدارة البنك الأهلي "وافق على قبول استقالة" عمار الخضيري "لظروف خاصة."

وكانت أسهم كريدي سويس انهارت في 15 آذار/مارس بعدما أكد الخضيري أن البنك السعودي لن يزيد مساهمته فيه.

في اليوم التالي تحسنت أسهم المصرف السويسري في الأسواق المالية بعدما حصل على 54 مليار دولار من المصرف المركزي السويسري في محاولة لطمأنة المستثمرين.

وفي 19 آذار/مارس، استحوذ مصرف "يو بي إس" الأكبر في سويسرا على "كريدي سويس" بسعر زهيد.

وذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأسبوع الماضي أن استثمار البنك الأهلي السعودي مبلغ 1,5 مليار دولار في كريدي سويس أتى بطلب من ولي عهد السعودية والحاكم الفعلي للبلاد الأمير محمد بن سلمان.

وأضافت الصحيفة أن بعض المسؤولين في الصندوق السيادي السعودي رأوا يومها أن العملية "دونها مخاطر كثيرة (..) وتثير مسائل قانونية واحتمال تكبد خسائر كبيرة في المستقبل."

في 16 آذار/مارس، قال الخضيري في مقابلة مع محطة "سي إن بي سي" "هذا ذعر غير مبرر بتاتا إن على صعيد كريدي سويس أو السوق برمتها."

"إخفاقات عدة"

وفي مقابلة مع وكالة فرانس برس في اليوم ذاته، اعتبر وزير المال السعودي محمد الجدعان أن رد الفعل الأسواق قد يكون "مبالغا فيه" لأنها غير مستقرة.

ومن دون تسمية مؤسسات مالية معيّنة، قال الجدعان إن إخفاقات عدة بما في ذلك على المستوى التنظيمي أجّجت اضطرابات في القطاع سواء على صعيد "الإشراف" أو "الإدارة"، فضلا عن "عدم التطابق" بين الأصول والالتزامات.

لكنه أضاف ان لا علاقة لبلاده بذلك.

وسيخلف الرئيس التنفيذي للبنك سعيد بن محمد الغامدي، الخضيري في منصبه وعيّن محلّه بدوره طلال أحمد الخريجي.

الأحد قالت هيئة الرقابة السويسرية على الأسواق المالية (فينما) إنها تدرس سبل محاسبة مسؤولي كريدي سويس إثر تعثر المصرف.

وقالت الهيئة في مقابلة نشرتها صحيفة "أن زد زد أم تسونتاغ"، "لسنا سلطة جنائية لكننا نستطلع الاحتمالات المناسبة."

https://arabic.euronews.com/2023/03/27/head-of-national-bank-of-saudi-quits-over-credit-suisse-crisis

5 - حرب الدولار واليوان الصيني تستعر

بقلم: يورونيوز 30/03/2023

هل تتجه الدول إلى نظع الدولرة؟

يسلط الاتفاق الصيني–البرازيلي الأخير الضوء على مسألة تخلي مجموعة من الدول عن الدولار الأمريكي في العلاقات التجارية الثنائية، واستخدام عملتي الدولتين المحليتين .

لم يعد هذا الأمر مجرد ظاهرة أو حدثاً استثنائياً حيث هناك سعي واضح من قبل بكين وغيرها من الدول إلى التخلي عن الدولار [Dedollarisation] ما يطرح تحدياً كبيراً أمام الاقتصاد الأمريكي .

الاتفاق الأخير مع البرازيل سيتيح للصين، أكبر منافس للهيمنة الاقتصادية الأمريكية، وللبرازيل، أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، إجراء صفقاتهما التجارية الهائلة مباشرة واستبدال اليوان الصيني بالريال البرازيلي والعكس بالعكس، أي باستخدام اليوان، بدلاً من الاعتماد على الدولار.

مسعى سياسي واقتصادي

لقد أدت العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على روسيا منذ بدء الحرب الروسية–الأوكرانية في فبراير – شباط 2022 إلى تفكير العديد من الدول في خفض الاعتماد على العملة الأمريكية.

في بداية الحرب كما يذكر الجميع، أجبرت روسيا الدول التي تسمّيها "غير الصديقة" على دفع مستحقات الطاقة من غاز وبترول لها بالروبل الروسي. وفي أحيان أخرى، بدا أن هناك توافقاً بين موسكو وشركائها التجاريين الآخرين لإلغاء الدولار من المبادلات التجارية بشكل كليّ أو جزئي .

وهذا ما حدث في حالة الهند التي تتعامل حالياً مع روسيا بالروبية والروبل، والتي أبرمت صفقة كبيرة مع الكرملين يوم أمس الأربعاء، من أجل زيادة كبيرة في تجارة النفط .

روسيا أيضاً أعلنت مؤخراً أنها ستتخلى عن الدولار كلياً في مبادلاتها التجارية الدولية، لا فقط على صعيد المبادلات التجارية الثنائية، وستستبدل الدولار باليوان الصيني .

وطبقاً لوكالة بلومبرغ، بدأ ما لا يقل عن 12 دولة في أمريكا الجنوبية في تجارب للتخلي عن الدولار .

شرارة الانقلاب على الدولار؟

في يناير – كانون الثاني الماضي، قالت السعودية، المنتج العالمي الأكبر للنفط، إنها منفتحة على فكرة التداول بعملات أخرى غير الدولار الأمريكي، وهي في مفاوضات مع الصين من أجل استبدال الدولار باليوان .

هناك أنباء أيضاً عن احتمال تأسيس تحالف اقتصادي صيني سعودي روسي إيراني، وعن احتمال انضمام طهران والرياض إلى مجموعة بريكس التي تضمّ خمسة أعضاء حالياً .

كما تخلت الصين عن التعامل بالدولار مع روسيا وباكستان وعدة دول أخرى.

وكثفت دول مثل بنغلادش وكازاخستان ولاوس مفاوضاتها مع الصين لتعزيز استخدام اليوان الصيني في التعاملات التجارية كما بدأت الهند منذ أشهر قليلة في تأمين آلية دفع ثنائية مع الإمارات العربية المتحدة بالروبية الهندي.

الدافع الرئيسي لهذه الخطط هو العقوبات الغربية ضد موسكو وتحرك الولايات المتحدة وأوروبا لعزل روسيا عن نظام الرسائل المالية العالمي المعروف باسم SWIFT وذلك في أعقاب الحرب في أوكرانيا، وهو ما أثار مخاوف من أن يصبح الدولار أداة سياسية علنية بشكل دائم.

كذلك أدى قرار الولايات المتحدة باستخدام عملتها كسلاح سياسي واقتصادي إلى زايدة الضغط على الاقتصادات الدول الآسيوية التي لا تملك نظام دفع بديل وهو ما سيعرض تلك الدول أو غيرها لخطر الإجبار على الامتثال لأي عقوبات أمريكية محتملة ويؤدي إلى خسارتهم للتجارة مع الشركاء الدوليين.

كيف سيؤثر ذلك على الولايات المتحدة؟

عندما زار شي جين بينغ موسكو سابقاً هذا الشهر والتقى ببوتين، تسرّب مقطع فيديو قصير له خلال وداع بوتين. خلال الثواني المعدودة، قال شي لسيّد الكرملين الذي يسمّيه دائماً "صديقه المقرّب"، "إن العالم يتغيّر كما لم يحصل منذ 100 عام ونحن [أي بكين وموسكو] نقود هذا التغيير ."

ومع أن الكرملين لم يعلّق على ما قاله شي، ذكرت وسائل إعلام أن ما جاء على لسانه لم يكن من المفترض أن يكون مصوّراً وأن يتسرّب. مع ذلك، يرى خبراء أن الفعل كان مقصوداً بهدف إرسال رسائل سياسية .

الأمريكيون من جهتهم يرون في السعي الصيني إلى وضع اليوان على الساحة الدولية كبديل للدولار، تهديداً كبيراً. وتقول مونيكا كرولي، إحدى المساعدات السابقات لوزير الخزانة في الولايات المتحدة، إن تخلي الاقتصادات الناشئة عن الدولار "سيكون كارثياً على الاقتصاد الأمريكي ."

وتضيف كرولي إن الدولار كان أكثر العملات أماناً منذ الحرب العالمية الثانية، وكان مدعوماً بثلاثة أمور :

الذهب [الذي تخلى عنه الرئيس السابق ريتشارد نيكسون]

الاقتصاد الأمريكي القوي

المبادلات النفطية التي كانت كلها بالدولار

ويبدو أن السعودية تلعب دوراً حاسماً بالنسبة إلى كرولي التي ترى أنه إذا انتهت هذه المبادلات بالدولار، فذلك يعني نهاية عصر الدولار الأمريكي .

ومن أجل توخي الدقة، يجب التذكير أن كرولي مقربة من الجمهوريين وأنها عيّنت في منصبها السابق في وزارة الخزانة من قبل دونالد ترامب، وأنها عملت لفترة طويلة في فوكس نيوز المناوئة للرئيس الحالي جو بايدن .

وتنتقد كرولي السياسة الاقتصادية المالية للولايات المتحدة حيث طبعت الولايات المتحدة "الدولارات بطريقة جنونية" وتقول إن البلاد تواجه عاصفة اقتصادية حالياً، يؤججها النزاع في أوكرانيا وأسعار الطاقة والتكتل الجديد الذي تؤسسه الصين شيئاً فشيئاً .

وتضيف كرولي أن السعودية لو وافقت على التخلي عن الدولار في تجارة النفط ستشهد الولايات المتحدة "ارتفاعاً حاداً في التضخم" مضيفة "إذا كنت تعتقد أن التضخم سيء اليوم، عليك فقط أن تنتظر وسترى."

https://arabic.euronews.com/2023/03/30/china-russia-brics-dedollarisation-yuan-us-economy-saudi-oil-trade-new-bloc-inflation

ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

6 – Gala XXV edycji Rankingu Lista 500 „Rzeczpospolitej” podczas Impact’2023 وPublikacja: 24.04.2023 14:00

Podczas Impact’23, który odbędzie się w Poznańskim Centrum Kongresowym, „Rzeczpospolita” ogłosi wyniki corocznego rankingu – Listy 500. Gala, podczas której nagrodzone zostaną największe i najlepsze polskie firmy odbędzie się 11 maja o godzinie 12:45 na scenie 6.

Gala XXV edycji Rankingu Lista 500 „Rzeczpospolitej" podczas Impact'2023 Podczas Impact'23, który odbędzie się w Poznańskim Centrum Kongresowym, „Rzeczpospolita" ogłosi wyniki corocznego rankingu – Listy 500. Gala, podczas której nagrodzone zostaną największe i najlepsze polskie firmy odbędzie się 11 maja o godzinie 12:45 na scenie 6.

Lista 500 to zestawienie największych polskich firm według przychodów ze sprzedaży w 2022 roku, sporządzone na podstawie ankiet, sprawozdań finansowych, raportów giełdowych oraz zasobów wywiadowni gospodarczych.

Zestawieniu towarzyszą nagrody Orły Rzeczpospolitej przyznawane przez specjalną kapitułę najlepszym firmom obecnym na liście. Nagrody są przyznawane w równorzędnych kategoriach przedsiębiorstw: firm przemysłowych, handlowych i usług niefinansowych oraz firm usług finansowych. Dodatkowo zostały przyznane wyróżnienia za zatrudnienie i eksport.

– Decyzje kapituły w tym roku były bardzo ciekawe, nieoczywiste. Zaskoczeniem może być na przykład Orzeł w kategorii usług finansowych. Werdykty kapituły w pewien sposób odzwierciedlają stan polskiej gospodarki – z jednej strony jest mocna, ale z drugiej w jej rozwoju przeszkadza duża doza niepewności – komentuje Marcin Piasecki z „Rzeczpospolitej", członek kapituły.

W skład kapituły wchodzą: Piotr Wachowiak, rektor Szkoły Głównej Handlowej w Warszawie, Bohdan Wyżnikiewicz, prezes Instytutu Prognoz i Analiz Gospodarczych, prof. Witold Orłowski z uczelni Vistula, Kamil Sobolewski, główny ekonomista Pracodawców RP, Anna Sirocka, partner Ernst & Young Audyt Polska, Zofia Dzik, prezes Humanites Institute, Maciej Maciejowski, prezes Gremi Media SA, Marcin Piasecki, redaktor naczelny „Rzeczpospolitej".

Czym jest Impact'23?

Impact'23 to dwudniowe wydarzenie biznesowe i technologiczne, które odbędzie się w Poznaniu 10 i 11 maja. Przez dwa intensywne dni Impact'23 przyciągnie przedstawicieli biznesu, nauki i technologii na ośmiu różnorodnych scenach, gdzie będą

odbywać się dyskusje, wykłady, warsztaty, konkursy dla start–upów oraz spotkania biznesowe. W ramach imprezy zaplanowano aż 23 ścieżki tematyczne, ponad 70 godzin agendowych oraz ponad 200 wystąpień i dyskusji, dotyczących aktualnych tematów z dziedziny gospodarki i potrzeb społecznych, a także z perspektywy marketingowej czy technologicznej.

Program Impact'23 skupi się na najnowszych wynikach badań socjologicznych i marketingowych oraz na potrzebach współczesnego świata, prezentując metody, które pozwolą je zaspokoić, przy jednoczesnym zachowaniu zasad odpowiedzialnego biznesu. W trakcie wydarzenia, prelegenci i uczestnicy będą szukać wspólnych rozwiązań, które pomogą biznesowi zarówno osiągnąć zyski, jak i poprawią warunki życia na Ziemi, włączając w to ochronę środowiska oraz rozwój relacji społecznych. W Poznaniu zobaczyć będzie można ponad 600 speakerów, w tym znanych na całym świecie ekspertów z różnych dziedzin.

W gronie prelegentów znajdą się m.in. Natalie Portman, aktorka i aktywistka walcząca o prawa kobiet i ochronę środowiska oraz Valerie Jarrett, doradczyni Baracka Obamy i prezeska organizacji Civic Nation. Innym ciekawym prelegentem będzie Nassim Nicholas Taleb, autor wielotomowej eseistyki "Incerto" ("Czarny łabędź", "Zwiedzeni przez przypadek", "Antykruchość", "Na własne ryzyko"). Specjalistyczna wiedza z dziedziny matematyki, fizyki, medycyny, ekonomii i spraw międzynarodowych, jest dla naukowca bazą do rozważań filozoficznych i etycznych. Nassim Nicholas Taleb

zajmuje się analizą ryzyka i wszystkiego, co wprowadza chaos, zamieszanie i niepewność w świecie.

Pełna lista prelegentów, a także szczegółowa agenda wydarzenia znajduje się na stronie: https://impactcee.com/impact/2023/

© Licencja na publikację, © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone
Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/wydarzenia-gospodarcze/art38381361-gala-xxv-edycji-rankingu-lista-500-rzeczpospolitej-podczas-impact-2023

7 – Niemieckie sieci handlowe szykują ekspansję w Polsce. Powód? Wysoka inflacja

Publikacja: 11.05.2023 16:03

Niemieckie sieci handlowe Woolworth i Aldi zapowiadają powstanie 1000 sklepów w Polsce w ciągu nadchodzących lat. Ekspansja na tak dużą skalę spowodowana jest wysoką inflacją w Polsce.

Foto: Bloomberg

Aleksandra Fedorska

Niemieckie sieci handlowe, takie jak Woolworth i Aldi Nord, ekspandują z dużym rozmachem w Polsce. Aldi Nord jest obecny na polskim rynku od lat. Natomiast Woolworth stawia tu dopiero pierwsze kroki. Polsko-Niemiecka Izba Przemysłowo-Handlowa (AHK Polska) podkreśla, że niemieckie sieci handlowe mają znaczący wpływ na mechanizmy i kształt rozwoju rynku

detalicznego w Polsce. Do Polski wprowadzane są modele biznesowe, które sprawdziły się wcześniej w Niemczech. Zdaniem AHK Polska i Niemcy mają podobną strukturę społeczną i stają się coraz podobniejsze do siebie.

Pierwsze trzy sklepy Woolworth zamierza otworzyć w bieżącym miesiącu. Podobnie jak w Niemczech, sklepy te będą się mieściły w centrach handlowych. – Rynek polski i niemiecki są podobne, dlatego rozpoczęcie naszej międzynarodowej ekspansji od sąsiedniego kraju, którym jest Polska, wydaje się nam logiczną konsekwencją – tłumaczy dla Deutsche Welle rzeczniczka prasowa firmy Woolworth.

Kolejne sieci wprowadzają systemy elektronicznych etykiet, które połączone z systemem kasowym pozwalają uniknąć pomyłek w wysokości cen. Na ten krok zdecydował się także Lidl i rozwija system takich wyświetlaczy.

Aldi Nord próbował swoich sił nie tylko w Polsce, ale także w Danii, która również graniczy z Niemcami. W ciągu 45 lat na terenie względnie małego Królestwa Duńskiego otworzono aż 188 sklepów tej sieci. W zeszłym roku zdecydowano się jednak na wycofanie z tego kraju. – Po dokładnej analizie Aldi Nord podjął trudną, ale konieczną decyzję strategiczną o opuszczeniu rynku duńskiego – ogłosił Finn Tang, dyrektor generalny Aldi Denmark w grudniu zeszłego roku. Tang tłumaczył, że Aldi musi się skoncentrować na głównych rynkach rozwoju w Europie, którymi są Belgia, Polska i Francja.

Wysoka inflacja to szansa dla tanich sklepów

Wysoka inflacja, która wyniosła w Polsce w kwietniu 14,7 procent prowadzi u konsumenta do unikania drogich zakupów i wzmożonego ograniczenia wydatków. Według AHK wpływ inflacji na spadek konsumpcji w Polsce jest szczególnie widoczny. Gospodarstwa domowe próbują racjonalizować swoje wydatki.

Ekspert firmy German Trade and Invest (GTAI), Christopher Fuß, który od lat analizuje i obserwuje rozwój polskiego rynku, uważa, że wysoka inflacja w Niemczech i Polsce spowodowała zbliżone do siebie zmiany zachowań konsumenckich w obu krajach. Obecnie kwestia ceny stała się jeszcze ważniejsza, na czym zyskują szczególnie dyskonty w segmencie spożywczym i niespożywczym, do których należy Woolworth. – Jednocześnie w obu krajach konkurencja jest nader ostra. Świadczy o tym również fakt, że marże netto w polskim sektorze detalicznym w 2022 roku spadły. Firmy nie mogą przełożyć całości dodatkowych kosztów na klientów – tłumaczy Fuß.

Amazon planuje otworzyć nowe magazyny i zatrudnić więcej osób w Europie – informuje Reuters powołując się na jednego z dyrektorów. Zapowiedź nowych inwestycji pojawiła się zaraz po informacji, że ograniczone wydatki konsumpcyjne zmuszają amerykański koncern do cięcia kosztów na całym świecie i zwolnień pracowników.

Niemieckie sieci starają się jednocześnie integrować polskich dostawców i polskie marki w swoich asortymentach. Na tym zyskują także polscy producenci. Woolworth kupuje blisko 500 produktów od 25 polskich dostawców.

W Polsce brakuje fachowców

Henning Bahr, prezes Retail Institute Scandinavia, komentując rezygnację Aldi z duńskiego rynku, zwrócił jednak uwagę na specyfikę rynkową niemieckich dyskontowych sieci handlowych, które w większości nie ekspandują pojedynczo, tylko ogólnobranżowo. W konsekwencji duński konsument nie musi po odejściu sieci Aldi rezygnować z tańszych niemieckich artykułów spożywczych, bo może je oczywiście nadal kupić w Lidlu, który ma blisko 140 sklepów w Danii, a w tym roku otworzy kolejne 60.

Podobnie jest na rynku polskim, gdzie aktywne są już niemieckie sieci handlowe takie jak Lidl, Aldi oraz KiK. W KiK można dostać ten sam asortyment produktów odzieżowych, gospodarstwa domowego itp. co w Woolworth. Polityka cenowa jest w tym przypadku także bardzo zbliżona. Ekspansja na polski rynek nie dotyczy więc pojedynczych sieci handlowych, ale całych sektorów handlu, takich jak obecnie handel dyskontowy.

W związku z tym Woolworth jest świadomy wyzwania dotyczącego polskiego rynku pracy. Trudno jest pozyskać doświadczonych pracowników do działów handlowych i administracji, bo większość z nich znalazła już zatrudnienie w podobnych firmach. W Katowicach, gdzie Woolworth organizuje swoją siedzibę, brakuje także specjalistów od IT i księgowości. – W Polsce Woolworth jest nową siecią handlową, a więc nieznanym pracodawcą. Większość potencjalnych pracowników jest bardzo zainteresowana naszą firmą. Jednak niektórzy są też sceptycznie nastawieni – informuje Woolworth.

© Licencja na publikację, © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: Deutsche Welle

https://www.rp.pl/handel/art38460911–niemieckie–sieci–handlowe–szykuja–ekspansje–w–polsce–powod–wysoka–inflacja

ثالثاً– أخبار الاقتصاد العربي:

8 - الغلاء يضرب الأسواق.. خبراء الاقتصاد: آليات السوق لا تعنى الفوضى .. ودور الحكومة غائب

المواطنون يدفعون فاتورة زيادة سعر الدولار

كتب نجوى إبراهيم في 21يناير ،23 8:56 ص

التجار يتحكمون في الأسواق ..والإعلان عن أسعار السلع لن يحل الأزمة

يمن الحماقى: مطلوب دعم صغار المنتجين لزيادة الإنتاج

رشاد عبده: إحياء دور المجمعات الاستهلاكية وتقليل الوسطاء

عبد العزيز السيد: وضع سعر استيراد ومحاسبة غير الملتزمين

ماحدث الأيام الماضية في الأسواق العامة من اشتعال الأسعار، يؤكد أن الأجهزة الحكومية لا تستطيع السيطرة على الأسواق وأن تجار الجملة والتجزئة أصبحوا يتحكمون في الأسعار والكميات المعروضة في ظل غياب الرقابة.

فارتفاع سعر الدولار لم يضع الحكومة وحدها في مأزق تدبير الموارد المالية التي فرضتها القفزة الأخيرة في الأسعار ولكنه وضع المواطنين أيضا في مأزق شديد يتمثل في ارتفاع أسعار كل السلع.

..هذا ما ترجمه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى لغة الأرقام، بعدما ارتفعت مؤشرات التضخم السنوي بنسبة 21.9% لشهر ديسمبر 2022، مقابل 6.5% لنفس الشهر من العام السابق حيث ارتفعت أسعار

الطعام والشراب بنسبة 37.9%، خلال ديسمبر الماضى مقارنة بديسمبر 2021، وشهدت أسعار الحبوب والخبز ارتفاعا بنسبة 58.3%، اللحوم والدواجن بنسبة 35.5%، الأسماك والمأكولات البحرية بنسبة 44.2%، ومجموعة الألبان والجبن والبيض بنسبة 48.9%، وارتفاع الزيوت والدهون بنسبة 21.8%، وارتفاع الفاكهة بنسبة 15.7%، وارتفاع الخضراوات بنسبة 38.8%.

كما ارتفعت أسعار مجموعة السكر والأغذية السكرية بنسبة 31%، ومجموعة المنتجات الغذائية الأخرى بنسبة 40.9%، وارتفاع أسعار مجموعة البن والشاي والكاكاو بنسبة 36.0%، وارتفعت أسعار مجموعة المياه المعدنية والغازية والعصائر الطبيعية بنسبة 20.9%.

وأرجع عدد من خبراء الاقتصاد هذا الارتفاع نتيجة تطبيق نظام سعر الصرف الجديد للجنيه ..الأمر الذى أدى إلى زيادة الأعباء على ميزانية الأسر خاصة الفقراء ومحدودي الدخل, وتراجع القوة الشرائية للمواطنين..

اكتفت الحكومة لمواجهة الغلاء وضبط أسعار السلع بافتتاح معارض "أهلا رمضان" في مختلف المحافظات على مستوى الجمهورية بداية من يناير الجارى حتى نهاية شهر رمضان الكريم بهدف توفير السلع الغذائية للمواطنين بأسعار مخفضة, وإلزام تجار التجزئة والمحال التجارية بالإعلان عن سعر كل سلعة من السلع، وقام "علي المصيلحي" وزير التموين والتجارة الداخلية بتشكيل لجان مشتركة من مديريات التموين ومباحث التموين وحماية المستهلك وهيئة سلامة الغذاء للنزول على الأرض ومتابعة وضع السعر على السلع وبمكان وخط واضح للجمهور في كل المحال وخاصة في الأماكن التي تبتعد عن عواصم المحافظات والمدن الكبيرة..

والسؤال ماذا بعد الإعلان عن سعر السلع هل هناك رقابة على هذه الأسعار للتأكد من كون هذا السعر للسلعة عادلًا، أم به مُغالاة؟! وهل يتم رصد المخالفات وإلزام التجار بالسعر العادل ؟ومن الذى يرفع السعر التاجر أم الموزع أم المنتج؟وهل بإمكان الدولة وضع سعر عادل للسلع وفقا لفواتير الشراء وإلزام التجار به؟ وأخيرا هل المبادرات ومعارض أهلا رمضان سيكون لها تأثير حقيقي على الأسواق وتؤدى إلى ثبات الأسعار وإيقاف الفوضى والغلاء, أما أن تأثيرها على السلع داخل المعرض فحسب؟! استقرار الدولار

من جانبها أكدت د.يمن الحماقى، أستاذ الاقتصاد، أن التجار التزموا بوضع الأسعار على السلع وفي اليوم التالي يتم تغيير هذه الأسعار ورفعها بشكل دورى, وبالتالي فإن الالتزام بقرار الحكومة والإعلان عن الأسعار لن يحل مشكلة الغلاء, ولكن ما نريده لصالح المستهلك أن ننظر إلى أى مدى نسبة ربح المنتج والموزع والمستهلك تكون عادلة ومنطقية وهل نسبة رفع السعر تتناسب مع نسبة رفع الدولار ,لأن كل من المنتج والتاجر والموزع هو الحفاظ على قيمة رأس المال ودورة البضائع التي تمثل رأس المال, ولذلك الهدف الحفاظ على قيمتها السعرية وعند بيعها يحصل التاجر ما يمكنه من شراء نفس كميات البضائع, وبالتالي يحسب على أساس سعر الدولار القائم حاليا, والأساس في هذه المشكلة هو استقرار سعر الجنيه المصرى مقابل الدولار.

وأشارت إلى أن ما يحدث حاليا عملية تعويم كامل للجنيه والطلب على الدولار يزيد والتجار المحتكرون للسلع يبدون مخاوفهم من الخسارة ويتم عرض السلع , وهذا حدث في عام 2016, في ناس خسرت بعد تخزين كميات من الدولار كسلعة وعند استقرار الدولار بدأت تخسر, والهدف هو أن المحتكرين للسلع

يعرضون السلع , وعند زيادة المعروض سيحدث توازن في الأسعار, وبالتالي نحن نعيش أزمة عدم ثقة ولا تأكد والكل يخشى ارتفاع الدولار ولذلك يتم تخزينه كسلعة.

وأضافت أن المنافذ التي تقوم الحكومة بافتتاحها وبيع السلع بها بأسعار مخفضة تمثل صمام أمان للمستهلك محدود الدخل والطبقة المتوسطة, فمثلا منافذ وزارة الزراعة المنتج من المزارع للمستهلك وبالتالي نقلل الحلقات الوسيطة, وتوفر تكلفة الوسيط, وهذا في صالح المواطن, ولكن هذه المنافذ والمعارض لا يمكنها التأثير على السوق لأنها لا تستطيع أن تغطى كامل الطلب.

زيادة الإنتاج

وأوضحت أن الحل الأمثل للسيطرة على الأسواق هو زيادة الإنتاج, والحكومة لديها طاقات كثيرة مصانع متعثرة, ومشروعات صغيرة, ولابد أن تساند الحكومة هذه الطاقات من أجل زيادة الإنتاج ,فنحن مثلا نتحدث حاليا عن الثروة الداجنة التي فقدت صغار المنتجين نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج, وكان دور الدولة مساندة هؤلاء من أجل تدعيم هذه الصناعة الوطنية ,ونفس الأمر بالنسبة لصغار المزارعين, فدور الدولة دعمهم من أجل زيادة الإنتاج فيحدث توازن في الأسعار بشكل تلقائي, ولكن هل الدولة لديها إطار مؤسسي كفء يتابع ما يحدث على أرض الواقع ويتدخل وقت اللزوم, ويضع الحلول المناسبة ويتتبع تأثيرها ..فمثلا في أزمة صغار المربين للدواجن لم نر أى مساندة من الدولة لهم وكانت النتيجة هروب صغار المنتجين وقلة المعروض وارتفاع الأسعار والضحية هو المواطن, ودور الدولة هو بحث هذه الأزمات التي تؤثر على الإنتاج والتحرك سريعا من أجل حلها.

المجمعات الاستهلاكية

فيما أكد د.رشاد عبده، رئيس المنتدى المصري للدراسات الاقتصادية، أن التجار يتحكمون في الأسعار اعتقادا منهم أنهم شبه محتكرين للسلع, ولكن لو قامت الحكومة بتوفير السلع في أماكن أخرى سيتم حل المشكلة, وهنا يأتي دور المجمعات الاستهلاكية , من أجل توفير السلع الجيدة والرخيصة من أجل منافسة القطاع الخاص الذى يستغل الأزمات, ولكن للأسف أصبح دورها غائبا لدرجة أن هناك سلعا بالمجمعات الاستهلاكية سعرها أغلى من مثيلاتها لدى القطاع الخاص.

وأشار إلى أن التوسع في منافذ بيع الدولة, وأن تكون طوال العام وهذا سوف يساهم في ثبات الأسعار, خاصة أن هذه المنافذ لا تكلف الدولة شيئا ولكنها توفر تكلفة الوسطاء, وعند الاتفاق مع المنتجين تقوم الوزارة بأخذ البضائع وطرحها في المنافذ وبيعها لصالح المنتج وتخصم 25% مقابل الدعاية والإعلان على هذه المنتجات والتوفير يصب في صالح المواطن, وبالتالي الحكومة لم تخسر وأيضا المنتجين, وأحيانا الدولة تقوم بتأجير الأرض للمنتجين في حين أن دورها توفير هذه الأماكن بدون إيجارات لتوفير هذه القيمة من ثمن السلعة.

اتفاق

وشدد على ضرورة أن تجتمع الحكومة باتحاد الغرف واتحاد الصناعات وتفرض اتفاقا ليس تسعيرة جبرية ولكن هامش ربح مقبول 10أو 15% وأقصى تقدير 20% وفقا لتكاليف كل سلعة , ويكون هذا سعر البيع النهائي حتى لا يتم استغلال المواطنين وارتفاع الأسعار بدلا من 10 أو 20 % نجد نسبة الارتفاع تصل إلى 60%و70%, وفي حالة عدم التزام التاجر يتم

حرمانه من الاستيراد ووضعه في قائمة سوداء.

سعر استرشادى

أما د.عبد العزيز السيد، رئيس شعبة الدواجن بالغرفة التجارية، أوضح أن دور الدولة قبل إلزام التجار بوضع السعر على السلعة, هو إلزامهم بالسعر العادل لهذه السلعة, فمثلا الصويا اليوم سعرها 20 ألف جنيه, ويوضع عليها سعر يصل إلى 32 ألفا, فماذا استفدت أنا كمستهلك، وبالتالي ليس الحل وضع السعر, ولكن من الضروري أن يكون هناك أسعار استرشادية, ولجنة فنية دورها وضع أسعار استرشادي وفقا لسعر التكلفة وهامش الربح, أما من ينادون بآليات السوق الحر فهى كلمة حق يراد بها باطل, فنحن في ظل أزمة طاحنة وتحتاج إلى قرارات صارمة من الحكومة, فهل آليات السوق الحر تفرض أن كل تاجر يحدد سعر السلع بشكل يومي ويرفع السعر بدون رقيب, فلابد من إلزام المنتجين والمستوردين بأسعار مستلزمات الإنتاج, وسعر عادل للمنتج النهائي ومحاسبة غير الملتزمين.

http://alahalygate.com/archives/166713

9 - كيف يخرج الاقتصاد الوطني من الأزمة الحالية

وائل النحاس: الحكومة مطالبة بإعلان خطتها المستقبلية وكيف ستوفر الموارد المالية اللازمة؟

مدبولي

كتب محمد مختار في 21يناير،23 8:29 ص

أحمد خزيم: ضرورة الإسراع في التعامل بالروبل.. وجذب استثمارات مباشرة

فرج عبدالله: تقديم الدعم العيني ضمن مبادرة الـ11%.. ووضع ضوابط لدخول وخروج الأموال الساخنة

حنان رمسيس: البورصة تشهد انتعاشة كبيرة.. وتوقعات باستمرار صفقات الاستحواذ

حالة شبه ضبابية، يعيشها الوضع الاقتصادي الراهن، في ظل استمرار أزمة الحرب الروسية الأوكرانية، حيث قفز الدولار لمستويات غير مسبوقة، وارتفعت معدلات التضخم، وسط مخاوف أطلقها الاقتصاديون من الوصول لمرحلة الركود التضخمي، لما له من آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الذي يعاني الآن بالفعل، مؤكدين أن هناك فجوة تمويلية كبيرة، كان السبب الرئيسي لها هو توسع الحكومة في الاعتماد على الأموال الساخنة بدلا من جذب استثمارات مباشرة حقيقية، وعند رفع الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة خرجت هذه الأموال لتترك الاقتصاد الوطني يعاني من أزمة كبيرة، وندرة في النقد الأجنبي، تسبب في تكدس كبير للبضائع في الموانئ، وحدوث مضاربات مبالغ فيها في الأسواق الموازية، الأمر الذي يتطلب من الحكومة أفكارا خارج الصندوق لإعادة السيطرة على المشهد الاقتصادي، الذي يعاني منه المواطن البسيط بصورة كبيرة.

تدبير الموارد المالية

من جانبه أكد الدكتور وائل النحاس، الخبير الاقتصادي، أن المشهد الاقتصادي الحالي صعب جدا، والدولة والحكومة في منطقة اختبار حقيقي، هل ستتمكن الدولة بنهاية الشهر الجاري من سداد التزاماتها أو لا، وكذلك

قدرتها للافراج عن جميع السلع الموجودة بالموانئ، فضلا عن توفير السلع الرمضانية، مع اقتراب الشهر الكريم، موضحا أن ابتدءًا من اليوم الأربعاء ستتضح الصورة كاملة حول ملامح الفترة المقبلة.

وتابع «النحاس»، أن الحكومة تتأخر كثيرا في اتخاذ القرارات، وليس هناك وضوح في الرؤية، مشيرا إلى أنه يجب أن يكون هناك دور أكبر لمجلس النواب في الرقابة على الحكومة، وقراراتها بشأن الخطة الاقتصادية، قائلا إن صندق النقد هدفه من الاتفاق الجديد هو تأمين الأرصدة الدائنة، من خلال بيع الأصول، مؤكدا أن الصندوق صنع الأزمة للدولة المصرية والمواطن هو من سيدفع الثمن، مشددا على أن المجموعة الاقتصادية لا يديرها اقتصاديون.

وطالب الحكومة بضرورة الخروج وإعلان خطتها للمرحلة المقبلة، للقضاء على السوق الموازية لسعر الصرف، وكذلك منع الارتفاع الجنوني لأسعار السلع، والسيطرة على الأسواق، فضلا عن آليات توفير الالتزامات الدولية، فالدولة ستسدد مستحقات خارجية في فبراير ومارس بقرابة 9 مليارات دولار، فضلا عن وجود سلع بالموانئ بقارية 9 مليارات دولار، بجانب توفير سلع رمضانية ومواد تموينية خلال هذه الفترة أيضا بقيمة 2 مليار دولار، ليكون الإجمالي المطلوب توفيره في فبراير ومارس نحو 20 مليار دولار، يجب على الحكومة الخروج والإعلان عن مصادر توفير هذه الأموال، في الإعلان الرسمي لها في 30 يناير الجاري.

الاتفاق مع صندوق النقد

وفي نفس السياق، أكد الدكتور أحمد خزيم، الخبير الاقتصادي، أن الدولة تعيش الآن في الجولة الثانية من البرنامج المكثف مع الصندوق الذي تم في 3 نوفمبر 2016، موضحا أنه في هذا التاريخ كان البرنامج المكثف لمدة 3

سنوات، وكانت الفجوة التمويلية حينها تقدر بـ 21 مليار دولار، وضخ البنك الدولي 30 مليار دولار، بواقع 10 مليارات دولار سنويا، قائلا إنه تم توفير 12 مليار دولار من البنك الدولي، و5 مليارات دولار من البنك الإفريقي، وسمح لوزارة المالية بطرح سندات دولارية بالخارج بقيمة 4 مليارات دولار، بجانب أن توفر الحكومة استثمارات مباشرة بقيمة 9 مليارات دولار، ولكن ما تم هو استقدام الـ9 مليارات دولار عن طريق قروض وسندات وليس استثمارات مباشرة، وبالتالي ارتفعت الفجوة التمويلية من 21 مليار دولار إلى 30 مليار دولار، مؤكدا أن هذا الخطأ الأول الذي تم في معالجة الوضع الاقتصادي.

وتابع أن الخطأ الثاني تمثل في عدم الاستغلال الأمثل لهذه الأموال، وهو استثمارات عقارية ذات عوائد طويلة الأجل لقروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل، قائلا إن الفجوة التمويلية بدأت عند هذه المرحلة، مشيرا إلى أنه خلال هذه المرحلة، فقد استنفدت الدولة الحد المسموح لها، وبالتالي جاء تقرير البنك الدولي الأخير بناء على هذا الوضع.

وأضاف «خزيم» أن الشروط التي وضعها صندوق النقد هي شروط قاسية على أن يتحملها المواطن البسيط، وتؤدي إلى ارتفاع نسبة التضخم، الذب هو مرتفع بالفعل، حيث يصل التضخم الإساسي إلى 21.5%، والتضخم العام 24% وفقا لبيانات البنك المركزي والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، مؤكدا أنه لا أحد يعلم متى تتم عملية التوازن بين الجنيه والدولار، فلا أحد يعلم قيمة الطلب على الدولار، مضيفا أن الحكومة لديها عجز بنحو 5 مليارات الدولار، والاحتياجات الشهرية بالجمارك تقدر بـ3 مليارات دولار، وبالتالي فإنه طالما حالة الطلب غير معلومة والعرض غير موجود سيظل هذا الصراع بين الجنيه والدولار موجودا.

شروط الصندوق

وفي تقرير لصندوق النقد الدولي، فقد التزمت الحكومة والبنك المركزي بتحقيق تكافؤ الفرص بين القطاعين العام والخاص من خلال العمل على وقف الإعفاءات الضريبية التي تتمتع بها شركات الدولة، وصولاً إلى ضمان أن تدفع هذه الشركات نفس أسعار الكهرباء والمياه المفروضة على الشركات الخاصة، وأيضا أن تعكس أسعار الوقود المحلية الأسعار العالمية، وعدم خفض أسعار الوقود حتى إذا اقترحت ذلك آلية التسعير التلقائي، حتى تستعيد الحكومة الدعم الإضافي الذي قدمته في الفترة الماضية بتثبيتها للأسعار. كما يتم العمل على تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والقدرة على تحمل الديون وأعبائها، التي بلغت في العام المالي الحالي 155 مليار دولار و40 مليار على التوالي، كذلك يستهدف البرنامج تمتع البلاد ووضعها النقدي بالمرونة للصدمات الخارجية، ووضع الأساس لنمو دائم وشامل غني بفرص العمل، والتخفيف من الضغوط الاقتصادية على المدى القريب، وحماية الاستدامة المالية، وكذلك الالتزام بمرونة سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية وعدم التدخل لتثبيته باستخدام احتياطي النقد الأجنبي، بما يساعد في التخفيف من تأثير الصدمات الخارجية، وتجنب الاختلالات المستقبلية في سعر الصرف الحقيقي، ويدعم القدرة التنافسية للصادرات، بالإضافة إلى توقف البنك المركزي المصري عن التوفير المباشر للعملات الأجنبية من الاحتياطيات للجهات الحكومية، بما يسمح بانعكاس هذا الطلب في سوق العملات الأجنبية بين البنوك، بجانب عدم منح أية إعفاءات للبنوك التجارية التي تخالف حدود المركز المفتوح لصافي العملات الأجنبية، وفرض عقوبات على أي بنوك مخالفة لهذه الحدود.

كما قررت الحكومة إبطاء تنفيذ المشاريع العامة خاصة القومية منها، للحد من الضغوط على سوق الصرف الأجنبي، وعدم تخطي نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 92.1% بنهاية يونيو 2023، على أن ينخفض إلى 83% بنهاية البرنامج في 2026–2027، وإذا زاد الدين عن الهدف ستتخذ الحكومة إجراءات منها ترشيد الإنفاق، وتعبئة الإيرادات، وبيع الأصول العامة، والعمل على سن قانون جديد لضريبة الدخل على المدى المتوسط يستهدف معالجة الثغرات وتبسيط الإجراءات بما فيها المكاسب الرأسمالية والدخل المهني وإلغاء الإعفاءات، وأن يتم إدراج حصيلة بيع الأصول للصناديق السيادية في حساب خاص بالبنك المركزي لزيادة صافي الاحتياطيات، مع توجيه 25% على الأقل من عائدات بيع استثمارات الشركات المملوكة للدولة إلى ميزانية الدولة، و50% على الأقل من عائدات تصفية الشركات الأخرى المملوكة للدولة إلى الميزانية.

التعامل بالروبل

وحول ما يحدث لسوق سعر الصرف الآن، قال هي هندسة مالية، وإحداث التوازن بين الجنيه والدولار يتم عن طريق توازن عملية العرض والطلب. وتابع الخبير الاقتصادي، أنه من المتوقع خلال الفترة المقبلة، ارتفاع معدلات التضخم، ودخول المواطنين في حالة فقدان القوة الشرائية، مؤكدا أن أية ارتفاعات جديدة في الأسعار سواء السلع أو الخدمات ستؤدي إلى حدوث الركود التضخمي، والموازنة العاملة للدولة ستكون أول ما ستتأثر بهذا الركود، حيث إن 78% من دخل الموازنة من متحصلات الضرائب، موضحا أن من يدير الملف الاقتصادي ليس "اقتصاديون."

وطالب بضرورة التعامل مباشرة بالروبل الروسي، لتشجيع السياحة حيث يجب

عمل مبادرات سياحية كبيرة لدول الفوائض، وأيضا رفع كافة القيود على المصدرين تماما، موضحا أنه لا يوجد مزايا لعملية تخفيض العملة إلا بجذب استثمارات مباشرة وأيضا التوسع في التصدير، وكذلك يجب الاستغناء عن الواردات التي لها بديل محلي، لتخفيف الضغط على الدولار، وأيضا يجب تفعيل فكرة صندوق الذهب للاستثمار.

السياسية النقدية

ومن جانبه أكد الدكتور فرج عبدالله الخبير الاقتصادي، أن هناك حالة من الاضطراب النقدي يعاني منها الاقتصاد الوطني، نتيجة للصدمات الخارجية المتمثلة في ارتفاع أسعار الفائدة بالفيدرالي الأمريكي، نتج عنها خروج رؤوس الأموال وحدث اضطراب في سعر الصرف، والذي بالتبعية انتقل أثره على مستوي السلع والخدمات وارتفاع معدلات التضخم، مشيرا إلى أنها حالة من الاضطراب المؤقت، متوقعا ان أمد التحسن من الممكن أن يكون خلال 3 أشهر، خاصة أن التعامل مع المشكلة الرئيسية وهي وجود سعرين للصرف سيكون آثار تضخمية حدثت بالفعل، ومن المرشح أن تستقر الأسعار خلال الأشهر مقبلة.

وتابع أن إنهاء اضطراب الاقتصاد يتطلب عددا من الإجراءات المالية والنقدية والاقتصادية، من المفترض أن الحكومة بدأت جزءا منها، موضحا أنه بالنسبة للإجراءات النقدية ضرورة الاستمرار في سياسات تشددية مع الحفاظ على القيمة الحقيقية للمدخرات، مطالبا البنك المركزي بإتاحة الأطر الإدخارية مثل عقود الخيارات على العملة المحلية، لتجنيب عدد كبير من المودعين للمضاربة على الذهب والدولار، وللحفاظ على القيمة الحقيقية لمدخراتهم، مما يدفع المتعاملين في سوق النقد من تخفيف الضغط على الدولار، وتقليل الفجوة

بين السعر الحقيقي والسعر السائد للسوق الموازية بالنسبة للدولار.

مبادرة دعم الصناعة والزراعة

وأضاف أنه بالنسبة للسياسة المالية، أكد أنه تم طرح مبادرة تمويل الـ11% للقطاعين الصناعي والزراعي، مشددا على ضرورة أن يكون التمويل الممنوح للقطاعين ألا يكون نقديا بفقط، ولكن يجب أن يكون تمويلا عينيا متمثلا في توفير مستلزمات الإنتاج، للعمل على زيادة الإنتاج خلال الفترة المقبلة، وتجنب أن يكون هذا التمويل دون جدوى تعود على هذين القطاعين، وأن يكون هذا التمويل بالقيم الحقيقية وغير مبالغ فيه.

وتابع أن استمرار الحكومة في سياسة الترشيد في الإنفاق العام، فضلا عن ضرورة الإعلان عن جدوى هذا الترشيد، والعائد منه في خدمة الاقتصاد، فضلا عن تبني رؤية واضحة للمنتجات الصناعية والزراعية وأن تتوجه الدولة مباشرة بدعم المزارعين للتوسع في التصنيع الزراعي والتصدير، مطالبا الحكومة بان تتجه بشكل فاعل في تحقيق كفاءة الإنفاق العام.

وأعدت الحكومة، مبادرة جديدة لدعم القطاعات الإنتاجية «الصناعة والزراعة» تستهدف توفير تمويلات بفائدة ميسرة للشركات العاملة بالنشاطين للتوسع في المشروعات القائمة، وإنشاء أخرى جديدة لتحقيق خطة الدولة في زيادة الصادرات المصرية وخفض فاتورة الواردات تتمثل في خفض أسعار الفائدة على القروض المقدمة للصناعة والزراعة، لمساعدتها في مواجهة تلك التداعيات السلبية؛ بحيث تكون القيمة الإجمالية للمبادرة المقترحة، هي نحو 150 مليار جنيه، منها نحو 140 مليار جنيه تمويل عمليات رأس المال العامل، بالإضافة إلى نحو 10 مليارات جنيه لتمويل شراء السلع الرأسمالية، وتم تحديد سقف لاستفادة كل شركة بحيث تحصل كل شركة على حد أقصي

للتمويل بواقع 75 مليون جنيه بفائدة 11% ثابتة.

الأموال الساخنة

وطالب بضرورة وضع ضوابط حاكمة لعملية دخول وخروج الأموال الساخنة، حتى لا تتسبب في أزمة بسوق الصرف عند خروجها المفاجئ، وعلى سبيل المثال إذا خرجت هذه الأموال قبل موعدها تخصم قيمة العائد الممنوح لهذه الأموال.

انتعاشة للبورصة

وأكدت حنان رمسيس، خبيرة أسواق المال، أن البورصة تشهد خلال هذه الفترة انتعاشة كبيرة لجميع المؤشرات، في ظل ارتفاع كبير للتضخم وفي شهر ديسمبر وصل إلى 24%، وأنه على الرغم من شهادات الإدخار ذات عائد 25% لمدة عام وهي شهادات قصيرة الآجل، الأمر الذي دفع المتعاملين بضخ سيولة في البورصة بصورة كبيرة لتحقيق مكاسب مالية كبيرة، عن طريق التداول في الأسهم المتواجدة في البورصة متدنية القيمة مرتفعة قيمة الأصول.

وصلت الأسهم المحلية إلى أعلى مستوى في تاريخها، بعد أن تخطى رأس المال السوقي لأسهم الشركات المقيدة حاجز التريليون جنيه، وسجلت البورصة زيادة في رؤوس أموالها بلغت 30.2 مليار جنيه خلال عام 2022، و20 مليار جنيه خلال عام 2021، و8.7 مليار جنيه خلال عام 2020 لعدد 37 شركة، و10.3 مليار جنيه لعدد 54 شركة خلال عام 2019، ونحو 27.6 مليار جنيه لعدد 59 شركة خلال عام 2018، 4.8 مليار جنيه خلال الفترة من أغسطس إلى ديسمبر عام 2017 لعدد 22 شركة.

وتابعت، «رمسيس» أنه خلال تداولات الأسبوع الماضي، تم الوصول إلى نقاط قياسية نحو 16 ألف نقطة، وهذا يرجع إلى اهتمام المؤسسات المحلية

والأفراد المحليين بضخ سيولة كبيرة في الأسهم التي حققت أرباحا يومية قد تتجاوز الـ5% في بعض الأسهم مضيفة أن هناك بعض الأسهم أيضا شهدت ارتفاعا بقيمة 20% في الجلسة الواحدة، مما يعني أنه خلال الأسبوع تم تحقيق 25% أرباحا، وهذا الرقم بطبيعة الأمر أعلى من فائدة الشهادة الإدخارية الممنوحة الأن، الأمر الذي يفسر بصورة كبيرة الرواج الكبير للبورصة خلال هذه الفترة، مما زاد عدد المكودين في البورصة والمتداولين خلال 4 أشهر بأكثر من 550 ألف متداول.

وتابعت أن الصناديق السيادية العربية ترى نقاط قوة في الأسهم المصرية، مما دفع المتعاملين المصريين الاتجاه إلى مزيد من ضخ سيولة كبيرة في الأسهم لتحقيق مكاسب رأسمالية غير مسبوقة من قبل، مضيفة أن البورصة المصرية استطاعت خلال العام الماضي أن تحقق أفضل أداء في البورصات العربية بقيمة ارتفاع نحو 22%، يليها بورصة أبو ظبي، بسيولة قوية تجاوزت الـ2 مليار جنيه في الجلسة الواحدة، واهتمام من قبل المتعاملين بضخ سيولة قوية.

وتوقعت أن تشهد الفترة المقبلة، مزيد من صفقات الاستحواذ على الأسهم من قبل الصناديق العربية، تتنوع ما بين قطاعات العقارات والأسمدة والكيماويات والخدمات المالية غير المصرفية إلى جانب قطاع البنوك، وفسرت خبيرة أسواق المال، التناقض بين الوضع الاقتصادي الحالي والذي يشهد معاناة كبيرة، وبين الانتعاشة الكبيرة للبورصة، قائلة: إنه في ظل ارتفاع أسعار الفائدة ليس بالسهولة تدشين مشروعات جديدة، وتكلفة الاقتراض تكون مرتفعة، ولكن في البورصة، فالتداول بسيط جدا ولا يوجد عليه أية مصاريف،

وتكلفته قليلة، فضلا عن إجراءات التخارج الصعبة من المشروعات، ولكن في البورصة ما عليك إلا إصدار أمر بيع.

http://alahalygate.com/archives/166703

10 - بعد إقالة محافظ البنك المركزي العراقي.. سعر صرف الدولار يسجل انخفاضا طفيفا

بغداد – د ب أ، نشر في: الإثنين 23 يناير 2023

سجل سعر صرف الدولار في السوق العراقية، اليوم الإثنين، انخفاضا طفيفا مقابل الدينار العراقي، بعد الإعلان عن إعفاء محافظ البنك المركزي العراقي مصطفي غالب مخيف من منصبه.

وذكر متعاملون في سوق العملات الأجنبية في العراق أن سعر صرف الدولار سجل صباح اليوم انخفاضا مقابل الدينار وصل إلى 162 ألف دينار مقابل كل 100 دولار أمريكي، بعد أن ظل مرتفعا حتى الليلة الماضية عند مستوى 164 ألف دينار لكل 100 دولار أمريكي.

وذكر المتعاملون أن سعر صرف الدولار أمام الدينار العراقي لايزال مرتفعا في السوق الموازية، فيما تطرح المصارف العراقية الحكومية والخاصة الدولار الأمريكي أمام المواطنين لأغراض السفر من أجل العلاج والدراسة والتعاملات التجارية بالسعر الرسمي للبنك المركزي العراقي البالغ 146 ألف دينار لكل 100 دولار.

وانعكس تذبذب سعر صرف الدولار أمام الدينار العراقي سلبا على ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية مما أربك الوضع الاقتصادي في البلاد، وخاصة الفئات الاجتماعية الفقيرة وذات الدخل المحدود.

وكان رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، قرر، اليوم، إعفاء محافظ البنك المركزي مصطفي غالب مخيف من منصبه.

وقال مصدر حكومي إن "رئيس الوزراء كلَّف علي محسن العلَّاق بإدارة البنك المركزي بالوكالة."

كما قرر السوداني إحالة مدير المصرف العراقي للتجارة سالم جواد الجلبي إلى التقاعد، وكلف بلال الحمداني لإدارة المصرف إضافة الى مهامه.

وكان السوداني اتخذ، أمس الأحد، قرارات عاجلة لـ"معالجة" سعر صرف الدولار الأمريكي إزاء العملة المحلية، وذلك خلال اجتماعه باتحاد الغرف التجارية العراقية لبحث معالجات تقلّب سعر الصرف للعملة الأجنبية.

وأبرز ما تضمنته تلك القرارات، فتح نافذة جديدة لبيع العملة الأجنبية لصغار التجّار عبر المصرف العراقي للتجارة، وتمويل البنك المركزي للمصرف بمبلغ إضافي قدره 500 مليون دولار أمريكي.

كما قرر إطلاق استيراد السلع والبضائع للشركات المسجلة لدى دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة الاتحادية، وتسهيل إجراءات الاستيراد.

وقرر السوداني أيضا إشراك غرف التجارة واتحاد الصناعات في جلسات المجلس الوزاري للاقتصاد، ممثلين للقطّاع الخاص.

https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=23012023&id=e4ad38b3-0cb1-4a86-bdf7-4ca375963b69

11 - الاقتصاد المصري: هل يستطيع صندوق النقد الدولي إلزام مصر بتقليص دور الجيش في العديد من القطاعات؟ - فاينانشيال تايمز
24 يناير / كانون الثاني 2023

صدر الصورة،GETTY IMAGES

السيسي كان وزيرا للدفاع عندما قاد الجيش في الإطاحة عام 2013 بالدكتور محمد مرسي، أول رئيس منتخب ديمقراطيا في تاريخ مصر، ثم انتخب لاحقا رئيسا للبلاد.

نبدأ جولتنا في الصحف البريطانية من صحيفة الفاينانشيال ومقال رأي كتبه يزيد صايغ بعنوان "لا يمكن للسيسي غض الطرف عن الدور الاقتصادي للجيش المصري إلى الأبد".

يقول الكاتب، الزميل في مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، إن اتفاقية القرض الجديدة بين صندوق النقد الدولي ومصر، والتي أعلن عنها في 10 يناير/ كانون الثاني، تبدو للوهلة الأولى واسعة وطموحة بقدر ما هي موضع ترحيب.

فبالإضافة إلى إجراءات معالجة أزمة العملة المتفاقمة في البلاد وتفاقم الديون، وعدت الحكومة المصرية بإعادة هيكلة كبيرة لحصص القطاعين العام والخاص في الاقتصاد، متوخية الاحتفاظ – بل زيادة – سمة أن الدولة لها نصيب الأسد من الاستثمار، في القطاعات بما في ذلك العقارات والنقل.

ومع ذلك، يشير الكاتب إلى أنه، إذا أوفت الحكومة بوعودها، فسيكون التأثير أكبر من تأثير عملية الخصخصة التي بدأت في عام 1991.

وتعتمد الالتزامات التي تم التعهد بها لصندوق النقد الدولي على سياسة ملكية الدولة الجديدة التي وضعتها الحكومة العام الماضي. وتتعهد الوثيقة بأن تخرج الدولة بالكامل من 79 قطاعا اقتصاديا وتخرج جزئيا من 45 قطاعا

آخر في غضون ثلاث سنوات، في مقابل زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات العامة من 30 إلى 65 في المئة.

وفي حين أن التغييرات المقترحة تعد مكاسب حقيقية، بحسب الكاتب، فإنها تشكل أيضا تهديدا للجهات الفاعلة المؤسسية القوية ومجموعات المصالح. ومع ذلك، فلا الحكومة ولا الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، قد أعدا الأرضية علنا لنزع فتيل الصدمة الحتمية أو كسب أنصار رئيسيين.

ويوضح المقال أن حقيقة موافقة السيسي على سياسة ملكية الدولة الجديدة رسميا لا يغير الأمور. فقد كان هدفه المباشر هو إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي يتيح لمصر الحصول مبلغ 14 مليار دولار إضافي كائتمان من مصادر دولية وإقليمية أخرى.

لكن الكاتب يقول أن التصريحات العلنية للرئيس والمراسيم الرسمية على مدى السنوات القليلة الماضية تكشف عن غرض مختلف جوهري: هو رسملة المؤسسات والأصول المملوكة للدولة مثل البنية التحتية عن طريق ضخ الأموال الخاصة، مع تركها في أيدي الدولة.

ويضيف أن التشريع الجديد يسمح لمقدمي الخدمات والمرافق المملوكة للدولة "بتحويل إيراداتهم المستقبلية وتداولها للبيع للمستثمرين"، ويسمح للقطاع الخاص بإدارة المشاريع والأشغال العامة التي تمولها الحكومة.

وفي الوقت نفسه، ينقل الرئيس قائمة متزايدة من أصول الدولة من أيدي الحكومة إلى سيطرة عدد متزايد من الهيئات المنشأة حديثا التي تخضع له مباشرة. وأحد هذه الصناديق هو صندوق الثروة السيادي، الذي ظهر كأداة مفضلة للسيسي لجذب رأس المال الخاص، بدلا من تعويم الشركات الحكومية

بحرية في البورصة. وبالتالي، فإن تأييده لسياسة ملكية الدولة هو تضليل قد يستخدمه مع ذلك لإخفاء استراتيجيته الفعلية، بحسب الكاتب.

وقد يبدو أن كل هذا يضع إطار السياسة المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي موضع شك، ولكن الحقيقة هي أن كلا الجانبين يحتاج إلى اتفاقية تبدو جيدة على الرغم من عدم توفر الإرادة أو القدرة على فرضها.

ويرى الكاتب أن الجيش قد لا يضطر إلى القتال بقوة للحفاظ على حصته الاقتصادية هذه المرة: وإذا كان الماضي دليلا، فإن الحكومة ستراوغ في التزاماتها تجاه صندوق النقد الدولي على أي حال. ومع ذلك، فإن تسامح الشركاء الأجانب الآخرين، لا سيما في دول الخليج، غير مؤكد.

لكن ماهو مؤكد، من وجهة نظر الكاتب، هو أنه في الوقت الحالي، لن يسمح السيسي بحدوث خلاف خطير مع الجيش، على أمل أن تتمكن الحكومة من تحمل عبء التعامل مع الجمهور المصري غير الراضي على نحو متزايد، ومناشدة المانحين الأجانب. لكنه لا يستطيع تأجيل مواجهتهم إلى أجل غير مسمى. "إحتمال السقوط في عالم الجريمة"

https://www.bbc.com/arabic/inthepress-64327787

12 - عبدالله الوابلي: أداء القطاع التعاوني السعودي لا يزال دون المأمول

تحدث في حوار مع "كيوبوست" بعد اختياره ضمن أبرز 10 شخصيات عربية معاصرة قدَّمت خدمات جليلة إلى القطاع التعاوني العربي من قِبل الأمانة العامة للاتحاد التعاوني العربي

السبت 19 ديسمبر، 2020

عبدالله بن محمد الوابلي

اختارت الأمانة العامة للاتحاد التعاوني العربي، عبدالله بن محمد الوابلي، ضمن أبرز 10 شخصيات عربية في العصر الحديث قدَّمت خدماتٍ جليلة إلى القطاع التعاوني العربي على المستوى الميداني والعلمي والفكري؛ تكريماً لمسيرته في القطاع التي استمرت نحو 5 عقود متواصلة.

في مقابلةٍ خاصة مع "كيوبوست"، يتحدث الوابلي الذي شغل مناصب عدة بمجلس الجمعيات التعاونية السعودية، حتى وصل إلى منصب رئيس مجلس الإدارة قبل استقالته في 2016، عن مسيرته في القطاع وحياته التي تأثر فيها بوالده وبنشأته في مدينة بريدة.. وغيرها من التفاصيل..

*كيف جاء اتجاهك نحو العمل في القطاع التعاوني السعودي؟

-استثماري الشخصي في القطاع الزراعي إبان الطفرة الزراعية الأولى أوحى لي بأهمية الجمعيات التعاونية؛ فأسهمت في تأسيس "الجمعية التعاونية الزراعية في البطين بمنطقة القصيم" مع عدد من المزارعين، والتي أدركت من خلالها أهمية التعاون بين الجمعيات التعاونية؛ فسعيت لإقناع الجهات المختصة عام 2001 بضرورة وأهمية تأسيس مجلس للجمعيات التعاونية في المملكة، وبعد سبع سنوات من المتابعة أصدر مجلس الوزراء نظاماً جديداً للجمعيات التعاونية متضمناً مادة تجيز للجمعيات التعاونية تأسيس مجلس لها، وبالفعل تم تكوين المجلس عام 2009، وانتخابي عضواً في مجلس إدارته، وفي 2011 انتخبت رئيساً لمجلس الإدارة، حتى استقالتي من المجلس في عام 2016.

عبدالله الوابلي – الرئيس السابق لمجلس الجمعيات التعاونية يوقع اتفاقية قرض لإحدى الجمعيات التعاونية

*ما الدور الذي قُمت به خلال تلك الفترة؟

–أسهمت في تأسيس عدد من الجمعيات التعاونية في المملكة، بجانب العمل على تطوير مجموعة كبيرة من اللوائح التعاونية، وانطلاقاً من إدراكي لأهمية الحوكمة قُمت بإعداد وتطوير أول مشروع عربي لحوكمة وتصنيف الجمعيات التعاونية بعنوان "معايير الوابلي 1 لحوكمة وتصنيف الجمعيات التعاونية"، وتبنى "المؤتمر التعاوني العربي"، الذي انعقد في القاهرة خلال 2018، هذه المعايير، وأوصى بالأخذ بها على مستوى الجمعيات التعاونية في العالم العربي، كما طلب منّي المؤتمر تطوير معايير خاصة بالمنظمات التعاونية الفوقية، وتحقق ذلك من خلال "معايير الوابلي 2 لحوكمة وتصنيف الاتحادات التعاونية النوعية" و"معايير الوابلي 2 لحوكمة وتصنيف الاتحادات التعاونية العامة– القُطرية"، وجاء اختياري مؤخراً من الأمانة العامة للاتحاد التعاوني العربي، كواحدٍ من أبرز عشر شخصيات عربية قدمت خدماتٍ جليلة للقطاع التعاوني العربي في العصر الحديث، وهو ليس التكريم الأول؛ حيث تم تكريمي في السابق من "الملتقى التعاوني الخليجي الأول" الذي انعقد في الكويت عام 2012 كرائد تعاوني خليجي.

*كيف ترى تجربتك في العمل الحكومي السعودي؟

–أعتبر نفسي محظوظاً في تجربتي؛ حيث قُمت بإدارة فرع "الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون" بمنطقة القصيم خلال الفترة من 1992 حتى 1998، وعلى صعيد المجالس الحكومية شغلت عضوية مجلس إدارة صندوق

التنمية الزراعية في المملكة خلال الفترة من 2007 حتى 2016، وعضوية مجلس منطقة القصيم خلال نفس الفترة، بجانب عضوية مجلس التنمية السياحية بمنطقة القصيم ما بين 2007 و2015.

وكيل إمارة الجوف أحمد آل الشيخ يكرم عبدالله الوابلي 1 اكتوبر 2016م

*شاركت في تطوير العديد من الكيانات، حدثنا عن هذه التجارب.

–في خضم حياتي العملية أسهمت في تطوير 14 كياناً اقتصادياً واجتماعياً –شركات مساهمة وجمعيات تعاونية وخيرية– وأعددت 12 لائحة لجمعيات تعاونية، و11 دراسة وتصوراً لتطوير كيانات وفعاليات جديدة، كما ألقيت عشرات المحاضرات داخل المملكة وخارجها، وحضرت مئات المؤتمرات والندوات وورش العمل في المملكة وفي دول مجلس التعاون والعالم العربي وأوروبا؛ كل ذلك في المجال التعاوني والاجتماعي والزراعي.

*ما أصعب المراحل التي واجهتك خلال عملك في مجال التعاونية؟

–تداعيات حرب الخليج الثانية من أصعب المراحل التي واجهتها في حياتي العملية والتعاونية؛ حيث تأخر صرف مستحقات المزارعين لنحو ثلاث سنوات؛ مما جعل "الجمعية التعاونية الزراعية في البطين بمنطقة القصيم"

التي كنت رئيساً لمجلس إدارتها، حينئذ، على شفا الإفلاس، لولا دعم أمير منطقة القصيم –آنذاك– الذي ساند الجمعية ودعمها لتحصيل حقوقها.

*ما تقييمك لأداء الجمعيات التعاونية السعودية في الوقت الحالي؟

–على الرغم من أن القطاع التعاوني السعودي يعتبر أقدم قطاع في دول مجلس التعاون، ورغم ما يحظى به من دعم حكومي كبير؛ فإن أداء القطاع لا يزال دون المستوى المأمول، كما أن عدد الجمعيات التعاونية في المملكة –263 جمعية تعاونية– لا يتناسب مع حجم القطاع الاقتصادي والاجتماعي في المملكة، الذي يجب ألا يقل عن 9 آلاف جمعية تعاونية، حسب المعدلات التعاونية الدولية.

مريم محمد الرومي وزير الشؤون الاجتماعية بالإمارات وعن يسارها عبدالله الوابلي 20 أكتوبر 2014

*ما أبرز التحديات التي يعانيها القطاع التعاوني في المملكة؟

–يعاني القطاع التعاوني في المملكة عدداً من التحديات؛ أبرزها ثغرات في نظام الجمعيات التعاونية، وقصور في السيولة المالية، بجانب الأمية التعاونية على المستوى الاجتماعي، وعلى مستوى بعض الإدارات الحكومية، ومنافسة القطاع الخاص.

*ما رؤيتك لتطوير وتقوية القطاع التعاوني في المملكة؟

–أتمنى تأسيس هيئة حكومية تعنى بالقطاع التعاوني وتعمل على توسيع مجالاته والدفاع عن مصالحه، مع العمل على تأسيس مجالس تنسيقية تعاونية في كل منطقة، ويكون لكل مجلس تنسيقي ممثل في مجلس إدارة مجلس الجمعيات التعاونية، يعينه المجلس التنسيقي أو يبدله متى شاء، وجعل

عضوية مجالس الجمعيات التعاونية المركزية للجمعيات العضوة فيها وليس لأفراد منتمين إلى الجمعيات، على أن تقوم الجمعية الفائزة بعضوية المجلس بتعيين ممثلها في مجلس الجمعية المركزية وتستبدله متى ما رأت ذلك. كما أتطلع إلى التوسع في منح الجمعيات التعاونية التسهيلات المالية، والتوسع بمنحها الأراضي، وتأسيس مركز للتدريب والتثقيف التعاوني، والاهتمام بتدريس التخصصات التعاونية في الجامعات والكليات والمعاهد، إلى جانب إعادة تنظيم الملتقيات التعاونية السنوية والعمل على تصنيف الجمعيات التعاونية وتكريم الجمعيات المتميزة وتعزيز التعاون مع القطاعات التعاونية الخليجية والعربية.

*لو عُدنا إلى الوراء وبدأنا من الطفولة والنشأة، كيف كانتا؟

–ولدت وترعرعت في بيئة أسرية مثالية وواعية إلى حد كبير؛ فقد كان الانسجام غامراً بين الوالد محمد بن يوسف الوابلي ووالدَيه وإخوانه وأخواته، وبينه والوالدة رقية بنت حمد الصقعبي –رحمهما الله تعالى– فالوالد طور نفسه بنفسه، وبعد أن بدأت النهضة العمرانية في الخمسينيات، انخرط بمجال التطوير العقاري؛ حيث كان يقوم بإعداد الرسومات المعمارية للعمائر والبيوت المسلحة في بريدة قبل تأسيس البلدية، وتزوج والدتي رقية بنت حمد بن فهد الصقعبي، التي أنجب منها ستة أبناء وست فتيات؛ لكنها توفيت في حادث سير أليم مع اثنين من أشقائي على طريق الرياض– القصيم القديم، ومن الناحية الفكرية فقد تأثرت كثيراً بعمَّي صالح وإبراهيم اللذين كانا متعلمَين ومن الطليعة المثقفة في مدينة بريدة.

*هل تأثرت بالنشأة في مدينة بريدة؟

–بلا أدنى شك تأثرت كثيراً بالحركة الثقافية والفكرية التي كانت ولا تزال تعيشها مدينة بريدة، والتي كانت مصباح إشعاع لحركة علمية في نجد منذ منتصف القرن السابع عشر الميلادي؛ حيث اهتم أهل مدينة بريدة بالعلوم، وذلك لحاجتهم الماسة إليها في إدارة وتحكيم شؤونهم الاقتصادية، وقد كانت المدارس في السابق عبارة عن كتاتيب وحلقات في المساجد، أما في ظل الحكم السعودي الزاهر فقد تطور التعليم في المدينة بشكل سريع ومطرد؛ حيث أمر الملك عبدالعزيز عام 1937 بتأسيس مدرسة حكومية نظامية في مدينة بريدة التي تعتبر أول مدرسة حكومية في المنطقة الوسطى والمنطقة الشمالية، فلم تقتصر الحركة الثقافية في مدينة بريدة على التعليم النظامي؛ بل امتد ذلك إلى نشر الثقافة بين كل طبقات المجتمع من خلال المكتبات العامة، أما على الصعيد التعليمي فقد درست جميع مراحل التعليم العام في مدينة بريدة، ثم التحقت بالعمل المصرفي في وقت مبكر.

*هل أسهم ذلك في تشجيعك على خوض تجربة المساعدة في الخدمات الاجتماعية؟

–بالتأكيد، وأعتز كثيراً بأنني كنت أميناً عاماً للجنة أصدقاء المرضى بمنطقة القصيم خلال الفترة من 1991 حتى 1995، كما أسهمت في تأسيس الجمعية الخيرية لمرضى السكري بمدينة بريدة، وأشغل عضويتها من 2014 حتى اليوم.

https://www.qposts.com/%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%A8%D9%84%D9%8A-%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86%D9%8A/

التقرير الاقتصادي

رابعاً – أخبار الاقتصاد السوري:

13 - الافتتاحية اليوم تنمويّة بحتة بقلم الإعلامي ناظم عيد..

عيد يدعو لحالة استنفار تنموي لا تستثنِ مواطناً ولا مسؤولاً تنفيذيّاً واحداً...

افتتاحية جريدة تشرين_ناظم عيد

الخبير السوري، 30–03–2023

ليس لـ «الحَرَد» معنى في العرف السياسيّ، فهو مصطلحٌ ممنوعٌ من الصرف بالمطلق، لذا لن يكون «حَرد» بايدن من نتنياهو من جراء التناحر في «إسرائيل» ذا أثرٍ في مجرياتِ خلافات قومٍ اعتادوا أن يجدوا لفضائحهم مئةَ حفّارٍ وطمّارٍ ولفضائح غيرهم ألف طبّال وزمّار.. وبالتأكيد لن يكون «حَرد» الأميركيّ من الإسرائيليّ يوماً بسبب اعتداءات الأمس، ومجمل الاعتداءات المتكررة على سورية، والإصرار على صناعة التوتّر وسدّ آفاق الاستقرار الذي هو شرطُ التنمية والنماء.

لعلّ البعدَ التنمويّ هو البعدُ الأعمقُ لحربنا المديدة مع الإسرائيليّ، فالتنميةُ هي الهدفُ وهي الخلاصُ، بل هي الردُّ على كلّ أشكال الاستهداف الأميركيّ والإسرائيليّ وحتى الإرهابيّ، وهي الاستحقاقُ الذي نسلّم بأننا لا يمكن أن

نتفرّغ كلياً لإنجازه، لأننا دوماً في مواجهة «بؤرة الشيطان» مع نتنياهو أو مناهضيه.. لا فرق، فثمةُ استحقاقاتُ حياةٍ لابدّ من إيفائها ما يلزم، لا وقت معها للاستسلام لمن طالما كانوا السببَ في حجب الفرص التنمويّة عن بلدنا. التنميةُ إذاً هي هاجسُنا اليومَ، وهي المهمّةُ الصعبةُ، لأنها تبدو بأبعادٍ استدراكيّة ومفاعيل رجعيّة لما يزيد على عقدٍ من الزمن، وقبله عقودٌ من المواجهة والاستنزاف.

الأفقُ لم يعد قاتماً، على الرغم من التوتير المتعمّد، بما يسوّغ بقاء أيّ حالة إحباطٍ في دواخلنا، نحنُ السوريينَ، فملامحُ الانفتاح الخارجيّ تتضح ولو ببطء، وهي الفرصةُ التي يجب التقاطُها بحذاقةٍ، وبدايةُ الالتقاط الصحيح هنا، وليس بعيداً عنا، بعد أن نستعيدَ إرادةَ النهوض الحقيقيّ، ونعلنَ «النفيرَ التنمويّ»، ونطوي تجلّيات لوثة الإحباط و الذرائعيّة، ونركنُ الشمّاعات جانباً، لأن الذرائعيّة أخطرُ من «إسرائيل» و أمريكا والإرهاب، والتبلّد والخمول الذهنيّ والإحباط هو المطلوبُ في حصيلة منظومة استهدافنا تاريخيّاً، وليس في العقد الأخير فحسب.

سنزرعُ ونصنعُ.. وإنْ لم نفعلْ، ولذنا بالذرائع، فإننا سنجوعُ، ونعرى. في حقولنا مَنْ أصروا على الإنتاج بصمتٍ، وكذّبوا كلّ مزاعم الخسارة، في حين آخرون لم ينتجوا إلا «مرثيّاتٍ بغيضةً»، وعطّلوا أهمّ وسيلةَ إنتاجٍ أجمع عليها «ماركس» و«كنز» ومعاصروهما، ولم ينكرها كبارُ مؤسّسي شركات البرمجة والتقانة الذكيّة الراهنة، ولا حتى عارضاتُ الأزياء، فالجميعُ عليه أن يأكل في المحصّلة، والأرضُ هي المصدرُ الأساسُ للغذاء. كما في مصانعنا مَنْ أبطلوا ادّعاءات الإفلاس التي ألقى بها بيننا مَنْ شدّوا حقائبهم وغادروا.

أوليسَ الاستثمارُ في المخاطر هو خيارُ «المستثمر الشاطر»؟؟ هكذا علّمتنا التجاربُ المشهودةُ في حياة الشعوب والدول التي لم تهنْ، ولم تسترخِ أمام تحدّيات حاقت بها من كل حدبٍ وصوبٍ.

الإرادةُ والإصرارُ هما مفتاح الانتصارِ الحقيقيّ، هذه حقيقةٌ يمسي معها من المريب أن يُكثر مُزارعٌ أو صناعيّ أو «اقتصاديّ» بيننا من الحديث في السياسة، وحتى تتبّع أخبار المشاحنات في برلماناتٍ بعيدةٍ، ويتناسى هواجسَ تنمويّة مفترضة وتحدّيات مصيريّة بكلّ معنى الكلمة.

وأن يبحث آخرُ عن ارتكاساتِ الطقس والمناخ لإضافتها إلى «دوسيه» معوقات عمله ومسوّغات إخفاقاته!!

سورية بلدُ الموارد المتنوّعة، واستثمارُ هذه الموارد يستدعي ورشةَ عملٍ وطنيّة وحالة استنفارٍ تنمويّ لا تستثن مواطناً ولا مسؤولاً تنفيذيّاً واحداً، والأهمُّ أن نعيدَ بناء الذهنيّات التي استحضرت شياطين الشيخوخة المبكّرة. التنميةُ هي ردّ سورية العقلانيُّ الذي يترقّبه الجميعُ على كلّ من تأبّط بها شراً، وسورية لم تعرفْ الاستسلامَ يوماً، لأنها قويةٌ بشعبها، فرداً فرداً، كما هي قويّةٌ بجيشها وقائدها. http://syrianexpert.net/?p=70102

14 - بيانات تُظهر مؤشّرات ضرورية عن قطاع الخدمات السوري

نتائج جليّة في اختلافات تكوين قطاع الخدمات...

مؤشرات قطاع خدمات

الخبير السوري، 18–04–2023

أظهرت بيانات مصرف سورية المركزي أن قطاع الخدمات يشكل نحو 42% من الناتج المحلي الإجمالي في سورية، مشيرة إلى أن العقوبات الاقتصادية والحرب الدائرة ألحقت أضراراً جسيمة في البنية التحتية المادية والبشرية وبالقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، إضافة إلى تضرر بيئة الأعمال الخدمية على وجه الخصوص وارتفاع تكاليف تقديمها بسبب عدم توافر حوامل الطاقة، ما تسبب في تدني مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

تعزيز الأدوات

بيانات المركزي الواردة في تقرير صادر عنه يتحدث عن دور قطاع الخدمات في النمو الاقتصادي العام والتغيير الهيكلي ونمو الإنتاجية في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية، (ولا سيما تعزيز النمو الاقتصادي العام نتيجة الروابط الوثيقة والمتشابكة بقوة بين قطاع الخدمات وأجزاء الاقتصاد الأخرى)، أشارت إلى الحل الممكن في ظل العوامل والمعطيات القائمة في الفترة الحالية، والتي لا تخرج بطبيعة الحال عن عقابيل الحرب والحصار الاقتصادي المفروض على البلاد، حيث يشير التقرير إلى عدم وجود بد من دعم الاستثمارات وتنفيذ الاصلاحات التي من شأنها أن تعزز إحياء قطاع الخدمات ودوره الأساسي في النمو الاقتصادي، والتوسع في اعتماد التقنيات الحديثة والرقمنة وتنمية قدرات الشركات من خلال التأهيل والتدريب بعد إجراء تقييم منهجي حسب القطاعات الفرعية للخدمات، لتسخير إمكانات هذا القطاع في دعم وتحفيز الإنتاج ودوره كمحرك أساسي للنمو واستعادة التعافي الاقتصادي في المستقبل.

استحواذ لعقود

على المستوى الإقليمي الدولي والعالمي، ووفقاً لبيانات المصرف استحوذ قطاع الخدمات على ثلثي النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية خلال العقود الثلاثة الماضية، مفصّلة بأن قطاع الخدمات يتألف من مجموعة واسعة من الأنشطة بدءاً من الخدمات عالية المهارة التي يمكن نقلها إلى الخارج مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المهنية، وصولاً إلى خدمات الاتصال منخفضة المهارات مثل البيع بالتجزئة والضيافة.

خدمات متفاوتة المهارة

وفي هذا السياق تشير دراسة مطابقة إلى أن النمو في ناتج خدمات الاتصال منخفضة المهارة عموما يعتمد على نمو الطلب المحلي بشكل اكبر من اعتماده على نمو الصادرات، كما يعتمد النمو في ناتج خدمات الاتصال منخفضة المهارة بشكل عام على نمو رأس المال ومدخلات العمالة بشكل أكبر من اعتماده على نمو إجمالي إنتاجية العامل، وعلى العكس من ذلك في حالة الخدمات عالية المهارة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المهنية التي ترتبط بصورة أساسية بمدى كفاءة ومهارة الكوادر البشرية.

هوّة تكوينيّة

وبالانتقال إلى نتائج هذه الدراسة يتبين أنها توضح وبشكل جليّ الاختلافات في تكوين قطاع الخدمات بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، لجهة أن مساهمة خدمات الاتصال منخفضة المهارة في نمو الناتج المحلي إجمالي متشابهة بين المجموعتين، في حين تزداد مساهمة الخدمات عالية المهارة ولا سيما التي يمكن نقلها إلى الخارج مع زيادة مستويات دخول الأفراد، حيث تمثل خدمات ذوي المهارات العالية نحو ثلث

نمو الناتج المحلي الإجمالي في الكيانات الاقتصادية مقارنة بنحو 15% في بلدان الأسواق الناشئة.

اختلاف التأثير

من ناحية أخرى سُجّل تفاوت في تأثير وباء كوفيد- 19 على قطاعات الخدمات، حيث تضررت الخدمات الأقل مهارة والتي تعتمد على التفاعل وجهاً لوجه بصورة كبيرة، في حين كان الضرر في الخدمات عالية الكفاءة أقل، كما أن بعضها وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شهد نمواً في الإنتاج، وتشير الدراسة إلى دور السياسات في رفع إمكانيات قطاع الخدمات ولاسيما عبر دعم الرقمنة، وما يمكن أن تحققه التقنيات في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية، بما في ذلك تعزيز الإدارة وتحديث الأطر التنظيمية وتقليل الحواجز أمام الخدمات الدولية، كما تتيح زيادة الرقمنة نطاقاً وابتكاراً أكبر في قطاع الخدمات في حين تعمل الفوائد الإنتاجية الناتجة بدورها على تعزيز النمو الاقتصادي العام بسبب الروابط الوثيقة بين قطاع الخدمات وأجزاء الاقتصاد الأخرى.

المصدر: الثورة، http://syrianexpert.net/?p=70491

متاجرة لا تخطر على البال...

15 - مشاريع تجارية جنى أصحابها ولا زالوا يجنون من ورائها ملايين الدولارات...

فضاء متاجرة

الخبير السوري، 20-04-2023

تفتق ذهن البعض إلى المتاجرة بما لا يخطر على بال، وطرحوا للبيع ما لا يطال ولا يعقل، بما في ذلك النجوم والكواكب، وجنى عدد من هؤلاء ثروات طائلة، فكيف تسنى لهم ذلك.

لماذا يتلثمون منذ آلاف السنين حتى وهم نيام؟

المدهش أن الأمر لا يعلق بفكرة ساخرة، أو طرفة متهكمة على شاكلة، أن رجلا باع الهرم الأكبر، أو آخر باع سمكا وهو لا يزال يسبح في البحر! الحديث يدور فعلا على مشاريع تجارية جنى أصحابها ولا يزالون من ورائها الملايين من الدولارات. ما يعني وجود طلب على ما يمكن وصفها بـ "الأراضي الفضائية"، وأن زبائن مستعدون لدفع أموال مقابل "شهادة" ملكية في هذا كوكب أو آخر.

مثل هؤلاء الباعة "الفضائيين" كثر. كما أن البعض أعلن وحدد ممتلكاته في الفضاء. على سبيل المثال، أعلن سيلفيو لانجفين أنه يملك جميع كواكب النظام الشمسي، وحاول عدة اشخاص تأكيد أن ملكية القمر تعود إليهم، من بينهم دينيس هوب الذي ادعى أن القمر من أملاكه. هوب لم يكتف بادعاء ملكيته للقمر، بل صرّح بأنه باع أكثر من 2 مليون فدان من الأراضي في مواقع على سطح القمر بسعر 20 دولارا لكل فدان. دينيس هوب كان حتى عام 1980، عاطلا عن العمل. وجد الرجل طريقة لتغيير الوضع بشكل جذري. فكر في أن يعلن لأنه يمتلك مناطق فضائية غير مأهولة. وبدا في العمل. أبلغ هوب في بيان الأمم المتحدة بأنه يعتبر نفسه صاحب الحق في القمر والأجسام الأخرى في النظام الشمسي، وطلب مبررا وتفسيرا لاستحالة مثل هذا الأمر.

مرت ثلاثة سنوات، ولم تعترض الأمم المتحدة ولا الدول الأعضاء فيها، على إعلان دينيس هوب، أنه مالك كل الكواكب والكويكبات وتوابعها في المنظومة الشمسية، باستثناء الأرض والشمس.

بدأ هوب إثر ذلك في بيع أراض على سطح القمر ، واصبح مليونيرا من وراء لك، وما كان عليه مقابل ذلك إلا أن يسلم للمشترين شهادات ملكية مشفوعة بتوقيعه!

مثل هذه الشهادات القمرية لا تملك أي سند قانوني، وهي مجرد صك ملكية رمزي، وهو ليس محل نزاع مثل "الهواء"، ولا يمكن الوصول إليه وحمايته لاستحالة ذلك.

هؤلاء المتاجرون بعقارات الفضاء، وجدوا ثغرة في المعاهدة الدولية بشأن الفضاء الخارجي المبرمة في عام 1967، والتي تنص على أنه لا يحق لأي دولة أو شركة امتلاك العقارات على القمر أو الأجسام الكونية الأخرى. وافترضوا أن تلك المعاهدة تحدثت عن الدول والمؤسسات ولم تنص على الأفراد، ودخلوا من هذا الباب!

لم تقتصر الادعاء بهذا الشأن على الأفراد، حيث زعمت "أمة الفضاء السماوي" أنها صاحبة الحق في كل شيء في الفضاء، فيما دفع غريغوري نيميتز ، بادعاء متواضع وأعلن أنه يمتلك أحد الكويكبات

علاوة على ذلك، في حادثة أثارت ضجة واسعة في وسائل الإعلام الدولية، حاول ثلاثة مواطنين يمنيين من دون طائل في عام 1997، مقاضاة وكالة الفضاء الأمريكية ناسا ومنازعتها على كوكب المريخ، بتهمة التعدي على ممتلكات الآخرين، زاعمين أنهم ورثوا المريخ من أجدادهم منذ 3000 عام، وأن بحوزتهم وثائق و"طابو" ملكية لهذا القمر.

وكان المواطنون اليمنيون، آدم إسماعيل ومصطفى خليل وعبد الله العمري، قد قدموا دعوى مشفوعة "بالوثائق" إلى النائب العام في بلادهم، وذلك بعد أن "تجرأت وكالة الفضاء الأمريكية "ناسا" وأرسلت المركبتين الفضائيتين "سوجورنر وباثفايندر" إلى سطح الكوكب الأحمر".

اليمنيون الثلاثة قالوا في دعواهم إن "سوجورنر وباثفايندر، المملوكان من قبل حكومة الولايات المتحدة، هبطتا على سطح المريخ وبدأتا في استكشافه من دون إبلاغنا أو طلب موافقتنا."

في تلك الدعوى التي لم يكتب لها النجاح، ولم تصل إلى المحاكم الأمريكية، طلب اليمنيون ناسا بأن توقف على الفور جميع العمليات على سطح المريخ إلى أن تبت المحكمة في القضية، وطالبوا وكالة الفضاء الأمريكية أيضا بأن تمتنع عن الكشف عم أي معلومات متعلقة بالغلاف الجوي للمريخ أو سطحه أو جاذبيته قبل الحصول على موافقة منهم، أو إلى أن يتم إصدار حكم قضائي.

شبكة "سي إن إن" في تلك المناسبة، نقلت عن براين ويلش، المسؤول البارز في وكالة ناسا وصفه للحادثة بأنها "ادعاء سخيف." قال ذلك وهو يغالب الضحك، مضيفا أن "المريخ هو كوكب في النظام الشمسي ملك للبشرية جمعاء، وليس لرجلين أو ثلاثة في اليمن."

المصدر RT : http://syrianexpert.net/?p=70512

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

التقرير الاقتصادي
الدكتور مصطفى العبدالله الكفري
تقارير